

النائب العام يأمر بحفظ التحقيقات بقضية تجاوزات العلاج على نفقة الدولة



السبت 5 يناير 2013 12:01 م

أمر المستشار طلعت عبد الله النائب العام بحفظ التحقيقات في البلاغ المقدم من الكاتب الصحفي مصطفى بكري عضو مجلس الشعب السابق في شأن وجود تجاوزات من بعض أعضاء مجلسي الشعب والشورى ومسئولي المجالس الطبية المتخصصة بوزارة الصحة حول استصدار قرارات علاج على نفقة الدولة ترتب عليها زيادة المديونية المستحقة على وزارة الصحة خلال عام 2009. وكانت نيابة الأموال العامة العليا قد باشرت تحقيقات مكثفة في البلاغ تحت إشراف المستشار مصطفى حسيني المحامي العام الأول لنيابة الأموال العامة العليا.

وباشرت نيابة الأموال العامة العليا تحقيقاتها في البلاغ تحت إشراف المستشار مصطفى حسيني المحامي العام الأول لنيابة الأموال العامة العليا حيث قامت النيابة بدراسة كافة الأحكام المنظمة لإصدار قرارات العلاج على نفقة الدولة وباشرت إجراءات التحقيق في شأن قرارات العلاج التي صدرت خلال الفترة محل البلاغ والتي وصل عددها إلى 239 ألف قرار كما قامت بضبط كافة المستندات الصادرة بشأنها أو المتعلقة بها وندبت لجانا من الجهات الرقابية والأمنية. وأشارت النيابة إلى أن التحقيقات قد أسفرت عن عدم صحة ما ورد بالبلاغ المقدم من مصطفى بكري والذي كان قد نفى بالتحقيقات توافر أية أدلة لديه على طلب أو قبول أو أخذ أي من الموظفين أو أعضاء مجلسي الشعب أو الشورى المعنيين بإصدار القرارات محل البلاغ على رشوة أو تحصلهم على فائدة نظير إصدار تلك القرارات.

كما كشفت تحقيقات النيابة عن قيام الشاكي (مصطفى بكري) باستصدار قرارات علاج على نفقة الدولة مماثلة لقرارات العلاج التي تضمنها بلاغه.

وانتهت مذكرة النيابة التي أعدها أحمد حسين وكيل نيابة الأموال العامة العليا إلى استبعاد شبهة جرائم العدوان على المال العام والرشوة واستغلال النفوذ المثارة بالأوراق، وحفظ الأوراق إداريا وإرسال نسخة من المذكرة لوزارة الصحة لتنفيذ التوصيات التي أشارت إليها النيابة بشأن ما كشفت عنه التحقيقات من وجود خلل إداري متعلق بمنظومة العلاج على نفقة الدولة للعمل على تلافيتها مستقبلا.

أش أ